

الصراوي يحذر من مثل بعض النواب للتحقيق أمام النيابة دون رفع الحصانة

حذر النائب عادل الصراوي من مغبة مسؤول أي من أعضاء مجلس الأمة من أصحاب الحسابات المتضخمة والمخالفة للنيابة العامة لإجراء تحقيق معهم دون أن تقدم جهة التحقيق المعنية طلباً لرفع الحصانة استناداً إلى (المادة 111) من الدستور والتي تنص على أنه «لا يجوز أثناء دور الانعقاد، في غير حالة الجرم المشهود، أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس، ويتعين إخطار المجلس بما قد يتخذ من إجراءات جزائية أثناء انعقاد على النحو السابق. كما يجب إخطاره دوماً في أول اجتماع له بأي إجراء يتخذ في غيبته ضد أي عضو من أعضائه، وفي جميع الأحوال إذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبر ذلك بمثابة إذن».



عادل الصراوي

والمادة (20) من اللائحة الداخلية والتي تنص على أنه «لا يجوز أثناء دور الانعقاد في غير حالة الجرم المشهود أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس ويتعين إخطار المجلس بما قد يتخذ من إجراءات جزائية أثناء انعقاد على النحو السابق كما يجب إخطاره دوماً في أول اجتماع له بأي إجراء يتخذ في غيبته ضد أي عضو من أعضائه، إذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبر ذلك بمثابة إذن».

والمادة (23) من اللائحة الداخلية والتي تنص على أنه «ليس للعضو أن ينزل عن الحصانة النيابة من غير إذن المجلس».

وهو الأمر الذي يؤكد بشكل قاطع أنه ليس لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة الحق أن يمثل أمام أي جهة تحقيق مهما كانت كما تحظر على أي جهة تحقيق استدعاء أي من أعضاء مجلس الأمة دون طلب إذن رفع الحصانة البرلمانية وخصوصاً أن الجميع يعلم بأن دور الانعقاد قد بدأ من 25 أكتوبر الجاري. مؤكداً في هذا الصدد أن اتخاذ مثل هذا الإجراء لا يمكن تفسيره إلا أن يكون ستراً واضحا على هؤلاء النواب المتضخم حساباتهم والحيلولة دون اكتشافهم أمام الرأي العام والشعب الكويتي بأنهم متهمون بهذه القضية وقد ترد ضمن طلبات رفع الحصانة نقائص أكثر عن حجم المبالغ التي ذكرت بالصحف والمدة التي تخصصت بها هذه المبالغ وتوقيتها وغيرها من المعلومات التي تهم الشعب الكويتي أن يعرفها ويطلع على تفاصيلها.

الطبيباني: ليس لدي أي حساب مصرفي في أي دولة خليجية

شأن النائب د. وليد الطبيباني هجومًا لإذاعة على النائب سعدون حماد بعد عدم كشفه عما وعد به الناس في جلسة 25 أكتوبر. وأكد الطبيباني في تصريح للمصاحفين بمجلس الأمة أمس ان سعدون حماد أثبت ان كل ما قاله عن كذب وتلفيق، بعد مرور 25 أكتوبر، وهو التاريخ الذي أعلن فيه الكشف عن مستندات بالجلسة الافتتاحية تثبت انني أودعت مليونين و300 ألف في أحد البنوك الخليجية.

ونفى الطبيباني جملة وتفصيلاً هذه الافتراءات التي قالها حماد، مؤكداً أنه ليس لديه أي حساب في أي دولة خليجية، معتبراً ان ما قاله حماد هو كذب وتلفيق، ونحن نعرف من بحرك حماد سعدون حماد ويدفعه لترويج مثل هذه الأكاذيب.

ودعا الطبيباني من يركب سعدون حماد إلى اختيار «حطية دامه» أخرى يكون لديها مقال نرة مصادقية عند المواطنين، لافتاً إلى ان حماد بعد ان عجز عن اثبات صحة افتراءاته على في الجلسة الافتتاحية، حاول الماطلة والتسويق من خلال إعلانه أنه سيثبت ذلك في جلسة الرد على الخطاب الأميري، وأقول له «لن تكشف شيئاً، لأن كل ما قلته كذب وافتراء».

وقال الطبيباني: «إن سعدون حماد معروف عنه التصيد في الماء العكر، ويفخر في الخصومة، دون أي إثبات أو دليل، مشدداً على ان الأطراف التي تحركه هدفها التشويش على القضية الرئيسية من خلال تصوير المجلس وكان «الكل لصوص».



د. وليد الطبيباني

الحوية لمنح رجال الشرطة ضماناً صحياً

قدم النائب د. محمد الحوية اقتراحاً برغبة جاء فيه: بعد رجال الأمن بوزارة الداخلية صمام الأمان والدرع الواقية لكل من تسول له نفسه الإساءة للكويت وشعبها ولا يخفى على احد ما يقوم به رجال الأمن (رجال الشرطة) من جهود جبار وأعمال بطولية في دعم الاستقرار في هذا البلد، فإن رجال الأمن هم محور كل جهود وخطط التنمية وهم حجر الأساس في اي بنية اجتماعي و إنساني، وانه في ظل غياب الأمن ينعثر التعليم وتدهور الأوضاع الصحية وتعطل التنمية الاقتصادية وتسوء الأحوال التجارية وتعثر الظروف المعيشية للملازمة، فيجب توفير الدعم اللازم لهم لتشجيعهم على بذل الجهد في حفظ الأمن واستقرار البلاد.

لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة لمنح رجال الأمن (الشرطة) ضماناً صحياً لحين بناء مستشفى خاص للشرطة وإنشاء مستشفى خاص لرجال الشرطة.



د. محمد الحوية

مهاهد المبرور الصحية

المكان الأفضل لتترك فيه متاعبك وتحافظ على صحتك ولياقتك البدنية ورشاقة جسمك في جو مضمع بالحوية والنشاط وذلك طوال أيام الأسبوع

الخدمة الممتازة والنتيجة مضمونة

السالمية - شارع حمد المبارك - مجمع المبرور

هاتف: ٢٥٧٤٩١٦٢/٣ - ٢٥٧٢٨٠١٠



الرئيس جاسم الخرافي أثناء استقباله نائب رئيس البرلمان الأوروبي كارترسا رودى في مكتبه أمس بحضور عبدالله الرومي ود. أسيل العوضي

الخرافي بحث مع رئيسة البرلمان الأوروبي أوجه التعاون

المواضيع ذات الاهتمام المشترك. حضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة عبدالله الرومي ورئيس بعثة الشرف المرافقة للوفد الضيف النائبة د. أسيل العوضي والنائبة د. معصومة المبارك وسفير جمهورية اليونان لدى الكويت قسطنطين دراكيس وسفير جمهورية بولندا لدى الكويت يانوش شفيدو، وفي ختام اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية.



الخرافي يتبادل الهدايا التذكارية مع كارترسا رودى

استقبل رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي في مكتبه ظهر أمس نائب رئيس البرلمان الأوروبي كارترسا رودى والوفد المرافق لها. تم خلال اللقاء بحث التنسيق بين مجلس الأمة الكويتي واللجنة التنسيقية المنبثقة من مجلس الشورى والنواب والوطني والأمة لسدول مجلس التعاون الخليجي مع البرلمان الأوروبي، كما تم بحث

البراك يمدح انضمام مزيد وجوه للمعارضة: هدفنا المعين إسقاط الحكومة

اعلامي قلمه لغرض في نفسه، ونائب يجتر ارادته وبييعها للحكومة؟ قسماً لو كان يعرف قيمة الإرادة لافتخر بها، لكنهم اعتقدوا ان أرصدهم تكبر على حساب الأمة وارادتها، ونقول لناصر المحمد ترى القطار ركب في هذه الساعة، برعاية من الله وإرادة الأمة، وإذا لم تتعامل مع قطار الكرامة والشرف والإرادة فسنتكون متضرراً بشكل مباشر. ودعا البراك الى العودة للإمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون هناك حكومة جديدة ورئيس جديد، وقد أكد بإمكاننا ان نعالج الفساد والقضاء على مؤسسة الفساد التي نهشت بجسد المجتمع، والأموال بدلا من ان تذهب الى التذنية ذهبت الى شراء أرادة الأمة. وتوقع ان يكون من الأمور وصلت الى نهايتها ومثلما يقال «الخير بقباله»، وكل شخص يدرك أنه سيجني ثمار عمله.

تعلن انضمامها بالهدف المعلن بإسقاط الرئيس والحكومة. وبين البراك ان الكويت بدوا وينها وشبابها المخلصين يقولون لناصر المحمد ارحل، وفي مقابل ذلك اتفقنا على مقابلة صاحب السمو الأمير فهد أبوالمسلط، وسموه أحرص الجميع على ان تكون هناك حالة استقرار في البلد، ومن يتكلم عن التزايد وانحدار الخطاب البرلماني ماذا لم يتخذ العبارات التي قيلت في القاعة بعد انسحابنا من الجلسة الافتتاحية، أنها الفاظ قيمة في البداية، لماذا لم نسمع اي تعليق من الكتاب كان العبارات التي تقال من أطراف حكومية تكون أحلى من العسل على القلب، وعندما تقال كلمات من الممكن ان تكون غنيقة من المعارضة تؤكد بانها انحدر في الخطاب البرلماني رغم أنها محترمة، هل يعقل ان يجتر



مسلم البراك

امتح النائب مسلم البراك انضمام النائبين حسين مزيد ودحسن جوهر الى المنسحبين من اللجان البرلمانية، مشيراً الى ان الرقم 22 يعيد الى الأذهان عدد النواب الذين أيدوا عدم التعاون في استجاب ديوانية الحريش الذي قدم الى رئيس الوزراء. وقال البراك في تصريح للمصاحفين: ان عنوان المعارضة المعلن هو إسقاط الحكومة والرئيس، والمطالبة بحكومة بنهج ورئيس جديدين، خصوصاً ان الأمور وصلت الى وضع لا يطاق، وهناك تحرك وغضب شعبي تجاه ما وصلت اليه مؤسسة الفساد، وبترام مع الزايد في عدد النواب المنضمين الى كتلة المعارضة، فما قام به النائبان حسين مزيد وحسن جوهر إجراء متوقع منهما، وهناك أعداد أخرى ستضم الى المعارضة، وان لم

الجسار: «المال العام» لم تسحب تقارير اللجنة السابقة

أكدت رئيسة لجنة حماية المال العام البرلمانية د. سلوى الجسار ان اللجنة لم تصدر اي قرار يفيد بسحب التقارير التي أعدتها اللجنة السابقة، لكنني استوضحت امورا مهمة، خصوصا عدم استكمال الاجراءات التي تمت من خلالها مناقشة التقارير الاربعة المتعلقة بطائرتي الشحن ومصاريف ديوان سمو ولي العهد.



د. سلوى الجسار

وقالت د. الجسار في مؤتمر صحفي عقد أمس في مجلس الأمة: ان آخر اجتماع للجنة كان في 11 سبتمبر الماضي. وكان معروضاً عليها العديد من الموضوعات المحالة من مجلس الأمة، ودعيت الى اجتماع للجنة حماية المال العام، واعتذرت، وكان الاجتماع الأخير، خصوصا انه لم يكن هناك نصاب، لكن عقد الاجتماع، وبدأ بلجنة فرعية وهي لا تمتلك حق التصويت على التقارير وعقد الاجتماع مساء وكان مكتمل النصاب، وجرى التصويت على التقرير.

وبينت د. الجسار ان اللجنة اجتمعت زهاء الـ 40 اجتماعاً، وناقشت الموضوعات المدرجة، ومن بينها القرض الروسي الذي لم تتم مناقشته منذ مايو الماضي، وموضوع البلدية كان آخر اجتماع في السادس من ابريل الماضي، وملاحظات ديوان سمو ولي العهد لم تناقش منذ 22 أغسطس الماضي، وشراء الطائرات العسكرية لم يطرح منذ شهر يوليو الماضي. وطلبنا في آخر اجتماعات بعض المستندات والبيانات، وكوني عضوة في اللجنة لم اطلع على التقارير التي ارسلت من الجهات، حتى آخر اجتماع والذي جرى في 24 الجاري، وما حدث من اجراءات غير مستوفية الشروط، واطلاعي على التقارير قد يغير جزءاً من التحقيق.

وذكرت د. الجسار انه تم تكليفي من قبل اعضاء اللجنة بالاستماع الى شريط التسجيل لاجتماع 24 الجاري، وسنسحب التقارير اذا اثبت ان الاجراءات التي اتخذت لاصدار التقارير غير متملة، والذي حدث مناقشة جرت في الظلام، ونحن نرفض ذلك.

العمير يرحب بخطوة المعارضة للقاء صاحب السمو

رحب مراقب مجلس الأمة د. علي العمير بخطوة اعضاء المعارضة الرامية الى لقاء صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، معرباً عن امله في ان يسفر هذا اللقاء عن حل يعيد النواب الذين اعتزلوا اللجان البرلمانية الى المشاركة في نهضة البلد، فيما أكد ان استقالة النائبين د. حسن جوهر وحسين مزيد لن توقف اللجان التي شاركا فيها عن العمل.



د. علي العمير

وتساءل العمير «ما الذي استجد بين الامس واليوم فاللجان تم انتخابها الثلاث الماضي ومنذ ذلك الحين لم نسمع بنائب في هذه اللجان قد ادين في قضية معينة، او ان المحكمة اصدرت حكماً، او استجد وضع سياسي معين، ولذلك لا ندرى ما الذي حمل النائبين على الاستقالة، مذكراً في الوقت ذاته بانسه على الرغم من اسفنا على كل جهد نخسره الا ان انسحاب النائبين د. حسن جوهر وحسين مزيد لن يفقد اللجان نصابها لأن هناك من النواب من يرغب في الانضمام الى هذه اللجان وسد النقص فيها.

وبين ان النقص لن يطول اللجنة التعليمية كونها شكلت بنصاب كامل، بينما سيطول لجنة المرافق العامة التي يوجد من بقية النواب من يرغب في الانضمام اليها. واعرب العمير عن امله في ان يسفر لقاء نواب المعارضة بصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد عن التوصل الى حل وان يعود هؤلاء النواب الى العمل في اللجان البرلمانية، مبيناً ان الشعب الكويتي ينتظر الانجاس والذي لا يمكن ان يتحقق دون عمل اللجان وبالتالي فإنه ليس من الحكمة اعتزال العمل في اللجان.

ورأى العمير ان توجه كتلة المعارضة الى لقاء صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد أمر محمود، وصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد أكد في مناسبة ان أكثر من اوابه مفتوحة لمن لديه اي ملاحظات، وبالتالي فهذا التوجه هو الصحيح، وليس ما رأيناه في الآونة الأخيرة من امتناع بعض المنابر واشغال الساحات العامة بالنسب والشتم والكلام الذي لا يعود بأي فائدة على الوضع السياسي، معرباً عن امله في الا تتم العودة الى المربع الاول بعد لقاء صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد وان تكمل المسيرة بأن يتبع لقاء صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد المشاركة في نهضة البلد.

شركة كبرى متخصصة في مجال السيارات بحاجة إلى موظفين مبيعات

موظفين مبيعات

المؤهلات والخبرات:

- 1- خبرة في نفس المجال لا تقل عن 3 سنوات.
- 2- رخصة قيادة خاصة.
- 3- إقامة قابلة للتحويل.

موظف استقبال

مركز خدمة وصيانة

المؤهلات والخبرات:

1. خبرة في نفس المجال لا تقل عن 5 سنوات.
2. خبرة في عمل مقياسه الحوادث والتعامل مع شركات التأمين.
3. معرفة تامة بالكمبيوتر.
4. إجادة اللغة العربية والإنجليزية قراءة وكتابة.

إرسال السيرة الذاتية على:
mmmj_85@yahoo.com
أوفاكس رقم: 24713644

الجواب. وتابع: ان قرار مقاطعة اللجان خضع لدراسة دستورية قبل تنفيذها كخيار سياسي، ولذلك لو كان الحديث عن هذا الكلام صحيحاً فإنه توجه خطير، مشيراً الى ان الخيارات السياسية متاحة في جميع البرلمانات بالعالم. وقال ان كتلة المعارضة طلبت للمللة قبيل الماضية مقابلة صاحب السمو الأمير بكل أعضائها لنقل وجهة نظرها في الساحة وهي المطالبة برحيل رئيس مجلس الوزراء وحكومته، وحتى يتحقق لهذا البلد ما يستحقه، متمنيا ان يكون اللقاء قريباً قبل العيد، ونحذر مطالبيناً لسومه بحل المجلس والحكومة. وذكر د. المسلم انه لن يحاسب اي راس او مرتش ولا فاسد مادامت المؤسسات التشريعية والتنفيذية قائمتين، وأنه بعد رحيلها لن يكون هناك حصانات او نواب او وزراء، ولذلك فإن الأمة ستحاسبها حساباً عسيراً. ودعا النواب المتورطين في الادعاءات المليونية الى الرجوع الى الشارح ومصارحتهم بالحقيقة وتحمل المسؤولية، وارجاع أموال للأمة، وقد يكون هذا القرار بعيداً لمن اغفست أيديهم في الجرام والظلام. وتضمن د. المسلم مواقف النائبين حسين مزيد ود. حسن جوهر لواقفهما من استقالة اللجان البرلمانية، مطالباً كتلة العمل الوطني بموقف مماثل سياسياً.

جديد، مشيراً الى انه يجب على المحمد كقارئ سياسي وهم على البلد ومصلحة المؤسسات والتنمية ان يقدم استقالته، ولو أخذ بنسبنا من فترة لما وصلنا اليوم الى وقع تكاليف أكثر. وأشار الى ان تقرير «الشال» اليوم عنوانه صريح بان كلفة بقاء هذه الحكومة على البلد أصبحت أكثر من كلفة رحيلها، مبيناً ان استقالة المحمد قد تكون أفضل خيار لتخذه اليوم، لاسيما انك شكلت 7 حكومات وأكثر من 5 سنوات بقيت في منصبك. ولغت الى الأمانة اليوم، وبحكم منصب رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، تحتم عليه ان يوجه النصيحة الصادقة لصاحب السمو الأمير، وان توضح لسومه ان المجلس أصبح مشلولاً، لاسيما مع عدم مشاركة 25 نائباً في اللجان، اضافة الى آخرين سيقاطعون معنا وبالتالي لماذا المكابرة؟ متسائلاً: هل مصلحة البلد اعظم أم العلاقات؟ وأن مصلحة البلد تستدعي اليوم رحيل الحكومة والمجلس والبيدانية من جديد. وعن قضية سد النقص في اللجان من خلال القرعة قال د. المسلم ان هذا الإجراء باطل وغير صحيح وغير دستوري، وهذا ما قاله الخبير الدستوري للمجلس عبدالفتاح حسن، الذي أكد انه لا يمكن اجبار أي عضو على ان يدخل في اللجان، واللائحة واضحة انه ينبغي على الأعضاء المشاركة في اللجان، ولم تنص على



د. فيصل المسلم

أوضح النائب د. فيصل المسلم ان حكومة الفساد ومجلس القبيضة قد انتهوا وسقطوا سياسياً واصبحت الكلفة عالية على البلد باستمرارها، مبيناً ان الكويت بحاجة الى بداية جيدة حتى تنهض بالمشاريع التنموية وتحقق تطامعات الأمة. وقال د. المسلم في مؤتمر صحفي عقده أمس ان النائب حسين مزيد أعلن من خلال اتصال هاتفى معه انضمامه لكتلة المعارضة، اضافة الى استقالته من اللجان التي اشترك بها، ويدعم كل القرارات التي ستتخذها «المعارضة» وأنه سينضم الى اجتماعاتها المقبلة. وبين أنه يفترض على سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ان «يقص الحق من نفسه» ومن المفترض ان يستشعر ان هناك 21 نائباً أعلنوا عدم التعاون مع الحكومة اضافة الى 4 نواب لا يشركون في اللجان وهم رئيس مجلس الأمة ونائب رئيس مجلس الأمة والوزير المحلل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والنائب حسين القلاف، وهو الأمر الذي يرفع عدد النواب غير المشاركين في اللجان الى 25 نائباً، والجميع يعلم ان اللجان هي المطبخ الرئيسي للمواطنين، وتابع ان المحمد يجب ان يرضى في حسبانته ان هناك كتلة من خمسة اعضاء سبق ان كان لها بيانات تطالب فيها برئيس وزراء جديد ونهج